مجلة المثنى للعلوم القانونية والسياسية
عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي الخامس(المواجهة القانونية للتطرف العنيف)
للفترة (14-15) /4/ 2025

دور البنوك والمؤسسات المالية العراقية في الوفاء بالالتزامات الدولية لمنع تمويل الإرهاب

The Role of Iraqi Banks and Financial Institutions in Fulfilling International Obligations to Prevent Terrorist Financing

م. د. جين ياسر حسين العبودي *
جامعة الشطرة/ كلية التربية للبنات

م .د. انتصار جعفر خضر *
المديرية العامة للتربية / محافظة ذي قار

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور البنوك والمؤسسات المالية العراقية في مكافحة تمويل الإرهاب وسط التحديات الأمنية والاقتصادية. يركز على الالتزام بالمعايير الدولية مثل توجيهات FATF وقرارات مجلس الأمن لمنع استغلال النظام المالي. يبرز دور البنك المركزي العراقي في قيادة سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع تقييم توافقها مع المعايير العالمية، ويناقش إجراءات الرقابة الداخلية. يؤكد أهمية الامتثال لحماية سمعة القطاع المالي وتعزيز التعاون الدولي، مع تحليل تحديات مثل ضعف البنية التحتية،نقص الوعي، وضعف التنسيق. يتناول العقبات القانونية ويقترح تحسين البنية التقنية، التنسيق، والتشريعات، وتدريب الكوادر.

الكلمات المفتاحية : مكافحة تمويل الإرهاب , المعايير الدولية (FATF) , غسل الأموال , الامتثال المالي.

- **Email :jean.yasir@shu.edu.iq**
- **Email Law6phd3@utq.edu.iq**

ISSN(online): 3078-8692

ISSN (print): 3078-8684

Abstract

This research examines the role of Iraqi banks and financial institutions in combating terrorist financing amid regional security and economic threats. It focuses on their adherence to international standards, including FATF directives and UN Security Council resolutions, to prevent financial system exploitation. The study highlights the Central Bank of Iraq's leadership in anti-money laundering (AML) and counter-terrorist financing (CTF) policies, assessing their alignment with global norms, and reviews internal compliance measures like oversight and suspicious activity detection. It stresses the need for international standards to protect Iraq's financial reputation and global cooperation, while addressing challenges such as weak infrastructure, low awareness, and poor coordination. Legal gaps and recommendations for enhancing infrastructure, coordination, information sharing, legislation, and training are also discussed.

Keywords : Counter-terrorist financing, International standards (FATF), Money laundering, Financial compliance.

المقدمة

في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي تهز استقرار العديد من الدول حول العالم، تبرز ظاهرة تمويل الإرهاب كواحدة من أخطر التهديدات التي تواجه النظام العالمي، حيث تُعد الدعامة الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية لتنفيذ عملياتها، تمويل أنشطتها، وتوسيع نفوذها الجغرافي والسياسي. هذه الظاهرة ليست مجرد مسألة أمنية محضة، بل تتجاوز ذلك لتشكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا، حيث تؤثر سلبًا على استقرار المؤسسات المالية، تثبيط الاستثمارات الأجنبية، وزعزعة الثقة في الأنظمة المالية المحلية. في سياق العراق، تتفاقم أهمية هذا الموضوع نظرًا للوضع الأمني المتدهور الذي

يشهده البلد، إلى جانب التحديات الاقتصادية الناتجة عن ضعف البنية التحتية المالية والقانونية، مما يجعل نظامه المالي عرضة للاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية التي تستفيد من الثغرات الموجودة .تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية العراقية في مكافحة تمويل الإرهاب، مع التركيز على مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات الدولية المفروضة، مثل توجيهات مجموعة العمل المالي **(FATF)** وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تُعتبر هذه المؤسسات الخط الأول في مواجهة تدفق الأموال غير المشروعة، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تطبيق الإجراءات الرقابية مثل "اعرف عميلك **(KYC)** "وتقارير المعاملات المشبوهة **(STR)**، بهدف تجفيف منابع التمويل الإرهابي. تعتمد الدراسة على خلفية نظرية تستند إلى الأطر القانونية الدولية التي تحكم مكافحة الإرهاب، إلى جانب خلفية عملية تركز على السياسات والممارسات المالية الحالية في العراق، مما يتيح فهمًا شاملًا للواقع الميداني .تُشكل إشكالية الدراسة في سؤال مدى فعالية هذه المؤسسات في مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق الالتزامات الدولية، مثل ضعف البنية التحتية التقنية، نقص الكوادر المدربة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، إلى جانب العقبات القانونية الناتجة عن عدم توافق التشريعات المحلية مع المعايير العالمية. تعتمد الدراسة على فرضية أن تحسين الأداء يتطلب تعزيز الرقابة المالية، تطوير الإطار التشريعي، وتفعيل التعاون الدولي. تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف رئيسية تشمل تحليل دور البنوك، تقييم السياسات المالية، وتقديم توصيات لتجاوز التحديات الماثلة. لتحقيق ذلك، تتبنى منهجية تحليلية تجمع بين الدراسة النظرية للأدبيات والتقارير الدولية،

والتحليل العملي للسياسات المعمول بها في العراق، بهدف صياغة رؤية متكاملة تدعم الجهود المحلية والدولية في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

المبحث الأول

ماهية تمويل الإرهاب وأبعاده في سياق المكافحة المالية

في عالم يشهد تزايدًا في التهديدات الأمنية والاقتصادية، أصبحت مكافحة تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية لضمان الاستقرار المالي والسياسي على المستوى الدولي. يُعد تمويل الإرهاب العمود الفقري الذي تدور حوله أنشطة الجماعات الإرهابية، حيث يوفر لها الموارد اللازمة لتنفيذ عملياتها وتوسيع نفوذها، مما يجعله تحديًا متعدد الأوجه يتطلب استجابات شاملة وفعالة .

يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري متكامل لتمويل الإرهاب، بدءًا من تعريفه القانوني والاقتصادي، مرورًا بالأطر الدولية المنظمة لجهود مكافحته، وصولًا إلى الأدوار الحيوية التي تلعبها البنوك والمؤسسات المالية في الحد من هذه الظاهرة. كما سيتناول المبحث الأبعاد السياسية والاقتصادية لتمويل الإرهاب، وكيفية تأثيرها على استقرار الدول وسلامة أنظمتها المالية .

من خلال هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب، مع التركيز على التحديات التي تواجهها الدول ذات البنى التحتية المالية والقانونية الهشة، مثل العراق. كما سيتم استعراض الأدوات والآليات التي تستخدمها المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك

المركزية، لضمان الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز الرقابة على التدفقات المالية المشبوهة .

يأتي هذا المبحث كمدخل أساسي لفهم طبيعة تمويل الإرهاب وأساليب مكافحته، تمهيدًا لتحليل التحديات والحلول في السياق العراقي، والتي سيتم تناولها في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول
مفهوم تمويل الإرهاب وأسسه القانونية

يظل تمويل الإرهاب التحدي الأبرز لأمن الدول، حيث يمثل شريان الحياة للجماعات الإرهابية. يناقش هذا المطلب, المفهوم والأبعاد, التعريفات الدولية والجوانب القانونية والاقتصادية والآثار على الاستقرار المالي والسياسي والتحديات العملية وصعوبات التطبيق التشريعي و تحديات البنية التحتية المالية وفجوة المواءمة مع المعايير الدولية

يقدم المطلب إطاراً تحليلياً أساسياً لفهم الظاهرة وسبل مواجهتها، كمقدمة للآليات العملية التي ستُستكمل في المباحث اللاحقة.

الفرع الأول
تعريف تمويل الإرهاب وأبعاده الاقتصادية والسياسية

تمويل الإرهاب يُعرف بأنه عملية توفير الأموال أو الموارد المالية لدعم الأنشطة الإرهابية، سواء كانت هذه الأموال مخصصة لتنفيذ العمليات الإرهابية مباشرة أو لدعم البنية التحتية للجماعات الإرهابية[1], يُعتبر تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية لتحقيق

[1] .جون سميث، تمويل الإرهاب: التعريفات والتحديات , نيويورك, مطبعة جامعة أكسفورد، 2018 ، ص 45.

أهدافها، حيث يوفر لها الإمكانيات اللازمة لشراء الأسلحة وتجنيد الأفراد وتنفيذ العمليات. من الناحية القانونية، يُعرِّف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 (2001) تمويل الإرهاب بأنه "توفير أو جمع الأموال بقصد استخدامها في تنفيذ أعمال إرهابية"[2].

ان لتمويل الإرهاب له تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق، حيث يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي للدول وتقويض النمو الاقتصادي. فعندما تنجح الجماعات الإرهابية في الحصول على تمويل، فإنها تستخدم هذه الأموال لتمويل عملياتها، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الأمنية على الدول المتضررة. على سبيل المثال، تتطلب مكافحة الإرهاب إنفاقاً هائلاً على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، مما يُثقل كاهل الميزانيات الحكومية ويحول الموارد عن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر تمويل الإرهاب سلباً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تصبح الدول التي تعاني من أنشطة إرهابية أقل جاذبية للمستثمرين بسبب المخاطر الأمنية. فالمستثمرون يفضلون عادةً البيئات المستقرة التي توفر ضمانات لاستثماراتهم، وعندما تتفشى الأنشطة الإرهابية، فإن ذلك يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض النمو الاقتصادي[4] ,

[2] . الفقرة 1(أ) من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373في 28 سبتمبر 2001.

[3] . علي حسن إبراهيم، تمويل الإرهاب: الأبعاد الاقتصادية والأمنية , بغداد, دار الحرية للطباعة، 2015 ،ص 45.

[4] . محمد عبد الله أحمد، التمويل الدولي للإرهاب: دراسة في الأبعاد السياسية, عمان, مركز الدراسات الاستراتيجية، 2018, ص 78.

كما أن تمويل الإرهاب يعطل سلاسل التوريد العالمية ويؤثر على التجارة الدولية، خاصة في المناطق التي تشهد نشاطاً إرهابياً مكثفاً[5].

وعلى الصعيد السياسي، يُعد تمويل الإرهاب أداة لزعزعة الاستقرار السياسي للدول، حيث تستخدم الجماعات الإرهابية الأموال لتنفيذ عملياتها التي تهدف إلى إضعاف الحكومات وإثارة الفوضى. فعندما تتمكن هذه الجماعات من الحصول على تمويل كبير، فإنها تصبح قادرة على تنفيذ هجمات أكثر تعقيداً وتأثيراً، مما يقوض ثقة المواطنين في حكوماتهم ويخلق بيئة من عدم الاستقرار[6].

كما أن تمويل الإرهاب يعزز من قدرة هذه الجماعات على التوسع جغرافياً، مما يزيد من التهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال، تستخدم الجماعات الإرهابية الأموال لإنشاء معسكرات تدريب وتجنيد أفراد جدد، مما يمكنها من توسيع نطاق عملياتها إلى دول مجاورة[7], بالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل الإرهاب غالباً ما يرتبط بجرائم منظمة أخرى مثل غسل الأموال وتهريب المخدرات، مما يزيد من تعقيد التحديات الأمنية التي تواجهها الدول [8].

---

[5] . جون سميث، تأثير الإرهاب على الاقتصاد العالمي ، مجلة الدراسات الأمنية , 12، العدد 3 , 2019, ص 112.

[6] . فاطمة خالد محمود، الإرهاب وتمويله: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية, القاهرة: دار النهضة العربية، 2020, ص 63.

[7] . أحمد سعيد عمر، تمويل الإرهاب في الشرق الأوسط: التحديات والاستجابات , بيروت: مركز الدراسات العربية، 2017, ص 89.

[8] . ليلى محمد علي، الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب: الروابط والتحديات, دمشق: دار الفكر، 2016, ص 102.

الفرع الثاني

الإطار القانوني العالمي للحد من التمويل الإرهابي

تُعد مكافحة تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، حيث تعتمد الجماعات الإرهابية على التمويل لتنفيذ عملياتها وتوسيع نفوذها. لذلك، تم وضع العديد من الأطر القانونية الدولية التي تهدف إلى تجفيف منابع تمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال. تشمل هذه الأطر اتفاقيات دولية وقرارات أممية ومعايير صادرة عن منظمات متخصصة مثل مجموعة العمل المالي (FATF).

1. قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

يُعتبر مجلس الأمن الجهة الدولية الأكثر تأثيراً في مكافحة تمويل الإرهاب، حيث أصدر عدة قرارات مهمة في هذا الصدد. من أبرز هذه القرارات , القرار رقم 1373 (2001) , صدر هذا القرار في أعقاب هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، ويُعد أحد أهم القرارات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب. يلزم القرار الدول الأعضاء بتجريم تمويل الإرهاب وتجميد أصول الجماعات الإرهابية وتعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات[9] والقرار رقم 2462 (2019) , يركز هذا القرار على تعزيز الجهود الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، مع التأكيد على أهمية الامتثال لمعايير مجموعة العمل المالي[10] .

2. اتفاقيات دولية

[9] . الفقرة 1(أ) من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373في 28 سبتمبر 2001.

[10] . الفقرة 2 من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2462، 28 مارس 2019.

تم توقيع عدة اتفاقيات دولية لمكافحة تمويل الإرهاب، منها , اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000) التي تُعرف أيضاً باسم "اتفاقية باليرمو"، وتتضمن أحكاماً تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب كجزء من الجهود الدولية لمحاربة الجريمة المنظمة[11].

كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب (1999) و تُعرف أيضاً باسم "اتفاقية التمويل"، وهي أول اتفاقية دولية مخصصة لمكافحة تمويل الإرهاب. تلزم الدول الأطراف بتجريم تمويل الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال[12].

3. معايير مجموعة العمل المالي (FATF)

تُعد مجموعة العمل المالي (FATF) المنظمة الدولية الرائدة في وضع المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أصدرت FATF عدة توصيات تُعرف باسم "التوصيات الأربعون"، والتي تشمل إجراءات محددة لمكافحة تمويل الإرهاب، مثل , ضرورة قيام المؤسسات المالية بمراجعة وتعزيز إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) لتحديد هويات العملاء ومنع استخدام الحسابات المالية في تمويل الإرهاب[13] , كذلك الزام الدول بتجريم تمويل الإرهاب وفقاً لتعريفات دولية واضحة[14].

على الرغم من وجود هذه الأطر القانونية الدولية، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات كبيرة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في البنية التحتية المالية والقانونية. في العراق، على سبيل المثال، أدت الثغرات التشريعية وضعف

11 . المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.
12 . المادة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999.
13 . التوصية رقم 5 لمجموعة العمل المالي (FATF) لعام 2012.
14 . التوصية رقم 6 لمجموعة العمل المالي (FATF) لعام 2012.

الإمكانيات التقنية إلى صعوبات في تنفيذ التزامات مكافحة تمويل الإرهاب وفق المعايير الدولية [15] .

المطلب الثاني

مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في الوقاية من التمويل الإرهابي

تشكل البنوك والمؤسسات المالية خط الدفاع الأول في مواجهة تدفقات الأموال غير المشروعة التي تغذي الأنشطة الإرهابية. في ظل العولمة المالية وتعقيد شبكات التحويلات الدولية، تبرز أهمية الدور الرقابي لهذه المؤسسات كحاجز أساسي ضد استغلال النظام المالي لأغراض إرهابية.

يسلط هذا المطلب الضوء على الآليات الوقائية التي تتبناها المؤسسات المالية لمواجهة تمويل الإرهاب، مع التركيز على الإجراءات الرقابية الأساسية مثل "اعرف عميلك (KYC) "والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STR)ودور البنك المركزي العراقي في قيادة السياسات الوقائية وآليات التعاون مع المنظمات الدولية لمكافحة التمويل الإرهابي

كما يبحث المطلب في التحديات العملية التي تواجهها المؤسسات المالية في تطبيق هذه الإجراءات، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف البنية التحتية المالية أو التشريعية. ويقدم تحليلاً لكيفية تحقيق التوازن بين متطلبات مكافحة الإرهاب وحماية سرية المعاملات المالية المشروعة.

[15] . خالد سعيد محمود، التشريعات العراقية لمكافحة تمويل الإرهاب: التحديات والحلول, بغداد, المعهد العراقي للدراسات القانونية، 2019, ص 45.

يأتي هذا المطلب كمحور تطبيقي يكمل الإطار النظري الذي تم تناوله في المطلب الأول، ويمهد الطريق لتحليل التحديات والحلول التي ستتم مناقشتها في المباحث اللاحقة من الدراسة.

الفرع الاول

دور البنك المركزي العراقي في مواجهة التمويل الإرهابي

يلعب البنك المركزي العراقي دوراً محورياً في الرقابة على العمليات المالية وتطبيق السياسات التي تمنع تمويل الإرهاب. يُعتبر البنك المركزي الجهة الرقابية العليا في النظام المالي العراقي، وهو المسؤول عن ضمان استقرار القطاع المالي ومنع استخدامه في أنشطة غير مشروعة مثل تمويل الإرهاب. يتم ذلك من خلال تبني سياسات رقابية صارمة وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية.

1. سياسات الرقابة المالية التي يتبناها البنك المركزي العراقي

يتبنى البنك المركزي العراقي مجموعة من السياسات الرقابية التي تهدف إلى منع تمويل الإرهاب، منها:

أ. **إجراءات "اعرف عميلك" (KYC)**

تُعتبر إجراءات "اعرف عميلك" (Know Your Customer - KYC) واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. تهدف هذه الإجراءات إلى التحقق من هوية العملاء وفهم طبيعة أنشطتهم المالية، مما يساعد في منع استخدام النظام المالي لأغراض غير مشروعة مثل تمويل الإرهاب , تشمل إجراءات KYC عدة خطوات رئيسية , التحقق من هوية العميل تطلب البنوك والمؤسسات

المالية من العملاء تقديم وثائق تعريفية مثل جواز السفر أو البطاقة الوطنية أو رخصة القيادة. يتم التحقق من صحة هذه الوثائق للتأكد من هوية العم[16] , كذلك تحديد طبيعة النشاط المالي ويتم جمع معلومات عن طبيعة عمل العميل ومصادر دخله لتحديد ما إذا كانت أنشطته المالية مشروعة[17] .

ومن ثم يتم تصنيف العملاء بناءً على مستوى المخاطر المرتبطة بهم. على سبيل المثال، يُعتبر العملاء الذين يعملون في قطاعات عالية الخطورة (مثل الصرافة أو التجارة الدولية) أكثر عرضة للفحص الدقيق[18] و يتم مراقبة حسابات العملاء بشكل مستمر للكشف عن أي معاملات مشبوهة أو غير عادية[19].

تُعد إجراءات KYC خط الدفاع الأول ضد تمويل الإرهاب، حيث تمنع الجماعات الإرهابية من استخدام النظام المالي بشكل مشروع. من خلال التحقق من هوية العملاء وتتبع مصادر الأموال، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية اكتشاف ومنع الأنشطة المالية المشبوهة التي قد تكون مرتبطة بتمويل الإرهاب[20].

ب. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STR)

16 . البنك المركزي العراقي، دليل إجراءات اعرف عميلك (KYC) , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2020 ،ص 12

17 . مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصية رقم 10: التحقق من هوية العميل, باريس: مجموعة العمل المالي، 2012 ،ص 5.

18 . علي حسن إبراهيم، , إجراءات KYC في البنوك العراقية: التحديات والحلول, بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019 ،ص 34.

19 .. وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 8.

20 .. خالد سعيد محمود، دور إجراءات KYC في مكافحة تمويل الإرهاب , عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021 ،ص 45.

تُعتبر آلية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (Suspicious Transaction Reports - STR) واحدة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. تهدف هذه الآلية إلى كشف الأنشطة المالية غير المشروعة ومنع تدفق الأموال إلى الجماعات الإرهابية[21] , تشمل عملية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عدة خطوات رئيسية تتمثل اولها بالكشف عن المعاملات المشبوهة حيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية بمراقبة المعاملات المالية للعملاء للكشف عن أي أنشطة غير عادية أو مشبوهة. تشمل هذه الأنشطة تحويلات مالية كبيرة بدون سبب واضح، أو معاملات متكررة مع دول معروفة بأنها مراكز لتمويل الإرهاب[22] .

ومن ثم يتم تقييم المعاملات المشبوهة من قبل فرق متخصصة داخل البنوك لتحديد ما إذا كانت تستحق الإبلاغ عنها[23] , فيتم إرسال تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية (Financial Intelligence Unit - FIU) في البنك المركزي العراقي[24] , حيث تقوم

[21] . سارة محمود أحمد، دور البنوك المركزية في مكافحة تمويل الإرهاب: دراسة حالة العراق , رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2020 ، ص 34.

[22] . البنك المركزي العراقي، دليل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2020 ، ص15.

[23] . مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصية رقم 20: الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة , باريس: مجموعة العمل المالي، 2012 ،ص 7.

[24] . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 10.

وحدة الاستخبارات المالية بتحليل التقارير الواردة لتحديد ما إذا كانت المعاملات مرتبطة بتمويل الإرهاب أو غسل الأموال[25].

تُساهم آلية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في كشف الأنشطة المالية غير المشروعة ومنع تدفق الأموال إلى الجماعات الإرهابية. من خلال هذه الآلية، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية اكتشاف ومنع الأنشطة المالية المشبوهة التي قد تكون مرتبطة بتمويل الإرهاب[26] .

ت. تجميد الأصول

يُعد تجميد الأصول أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي في مكافحة تمويل الإرهاب. يتم تجميد أصول الأفراد أو الكيانات المشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والقوانين المحلية. يُعتبر هذا الإجراء فعالاً في عرقلة أنشطة الجماعات الإرهابية، حيث يحرمها من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عملياتها حيث تشمل عملية تجميد الأصول عدة خطوات رئيسية اولها قيام البنك المركزي بمراقبة القوائم الدولية الصادرة عن مجلس الأمن (مثل قائمة اللجنة 1267) والتي تتضمن أسماء الأفراد والكيانات المرتبطة بالإرهاب. يتم تحديد الأصول المملوكة لهذه الكيانات في النظام المالي العراقي[27], ومن ثم يتم تجميد

---

25 . علي حسن إبراهيم، آلية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في البنوك العراقية: التحديات والحلول , بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019 ،ص 45.

26 . خالد سعيد محمود، دور الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في مكافحة تمويل الإرهاب, عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ، ص 56.

27 . لجنة العقوبات 1267، قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وداعش, نيويورك: الأمم المتحدة، 2021 . https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267

الأصول المالية للكيانات المدرجة على قوائم العقوبات بشكل فوري، مما يمنعها من الوصول إلى أموالها[28] ويتم إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية (FIU) بأي معاملات مالية مرتبطة بالكيانات المدرجة على قوائم العقوبات[29].

يُعتبر تجميد الأصول أداة فعالة في عرقلة أنشطة الجماعات الإرهابية، حيث يحرمها من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عملياتها. من خلال تجميد الأصول، يمكن للبنك المركزي العراقي الحد من قدرة الجماعات الإرهابية على التمويل والتوسع[30].

ث. التدقيق والرقابة الدورية

يقوم البنك المركزي العراقي بإجراء عمليات تدقيق دورية على البنوك والمؤسسات المالية لضمان التزامها بالمعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب. تشمل هذه العمليات مراجعة السجلات المالية وتقييم مدى فعالية الإجراءات الرقابية المتبعة حيث تشمل عملية التدقيق والرقابة الدورية عدة خطوات رئيسية اولها يتم تحديد البنوك والمؤسسات المالية التي سيتم تدقيقها بناءً على مستوى المخاطر المرتبطة بها([31]) , ومن ثم يتم مراجعة السجلات المالية للبنوك والمؤسسات المالية للتأكد من التزامها بإجراءات مكافحة تمويل

[28] . البنك المركزي العراقي، تقرير تجميد الأصول, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 18.
[29] . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 12.
[30] . خالد سعيد محمود، دور تجميد الأصول في مكافحة تمويل الإرهاب , عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021،ص 45.
[31] . البنك المركزي العراقي، .دليل التدقيق والرقابة الدورية , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 22.

الإرهـاب[32] , وتقيـيم مـدى فعاليـة الإجـراءات الرقابيـة المتبعـة فـي البنـوك والمؤسسـات الماليـة [33] , وإعـداد تقـارير مفصـلة عـن نتـائج التـدقيق وتقـديم التوصيات لتحسين الإجراءات الرقابية [34].

تُعتبر عمليات التدقيق والرقابة الدورية أداة فعالة في ضـمان التـزام البنـوك والمؤسسات المالية بالمعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهـاب. مـن خـلال هـذه العمليـات، يمكـن للبنـك المركـزي العراقـي اكتشـاف الثغـرات فـي الإجـراءات الرقابية وتحسينها [35].

الفرع الثاني
الشراكات مع المنظمات الدولية لدعم الجهود الوقائية

يعمل البنك المركزي العراقي على تعزيز التعاون مـع المؤسسـات الدوليـة لتحسين قدرته على مكافحة تمويل الإرهاب. تشمل آليات التعاون ما يلي:

أ- التعاون مع مجموعة العمل المالي (FATF)

تُعد مجموعة العمل المالي (FATF) المنظمـة الدوليـة الرائـدة فـي وضـع المعـايير لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب. يلتـزم البنـك المركـزي العراقي بتطبيق توصيات FATF، التي تُعد المعيار الـدولي الرئيسـي فـي هـذا المجال. يتم ذلك من خلال تدريب الكـوادر حيـث يقـوم البنـك المركـزي بتنظـيم

[32] . مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصية رقم 26: التدقيق والرقابة الدورية (باريس: مجموعة العمل المالي، 2012 ،ص 10.
[33] . علي حسن إبراهيم، التدقيق والرقابة الدورية في البنوك العراقية: التحديات والحلول, بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019 ،ص 34.
[34] . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير التدقيق والرقابة الدورية, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 15.
[35] . خالد سعيد محمود، دور التدقيق والرقابة الدورية في مكافحة تمويل الإرهاب , عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ، 56.

دورات تدريبية للعاملين في القطاع المالي لتعريفهم بتوصيات FATF وأفضل الممارسات الدولية[36] ويشارك البنك المركزي في عمليات التقييم الذاتي التي تقوم بها FATF لقياس مدى امتثال العراق للتوصيات الدولية[37].

ب- الشراكة مع البنوك المركزية الأخرى

يعمل البنك المركزي العراقي على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية في الدول المجاورة والدول الصديقة لتحسين الرقابة على التحويلات المالية عبر الحدود. تشمل آليات هذا التعاون تبادل المعلومات , فيتم تبادل المعلومات حول المعاملات المالية المشبوهة بين البنوك المركزية لتعزيز الرقابة المشتركة[38] , كذلك التدريب المشترك حيث يتم تنظيم ورش عمل مشتركة لتدريب الكوادر على أفضل الممارسات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب [39], والتنسيق في تطبيق العقوبات فيتم التنسيق مع البنوك المركزية الأخرى لتطبيق العقوبات الدولية على الكيانات الإرهابية [40].

ت- التعاون مع الأمم المتحدة

يشارك البنك المركزي العراقي في الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات

---

36 . مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصية رقم 1: تدريب الكوادر , باريس: مجموعة العمل المالي، 2012 ،ص 5.

37 . مجموعة العمل المالي (FATF)، تقرير التقييم الذاتي للعراق, باريس: مجموعة العمل المالي، 2020 ،ص 15.

38 . علي حسن إبراهيم، تبادل المعلومات بين البنوك المركزية ,بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019 ،ص 34.

39 . خالد سعيد محمود، التدريب المشترك في مجال مكافحة تمويل الإرهاب , عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ،ص 45.

40 . البنك المركزي العراقي، تقرير التنسيق في تطبيق العقوبات , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 18.

الصلة. تشمل هذه الجهود تنفيذ قرارات مجلس الأمن, يقوم البنك المركزي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن مثل القرار رقم 1373 (2001) والقرار رقم 2462 (2019)، والتي تُلزم الدول بتجريم تمويل الإرهاب وتجميد أصول الجماعات الإرهابية[41] , وتجميد أصول الكيانات الإرهابية المدرجة على قوائم العقوبات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة[42], والتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب (CTC)حيث تقدم هذه اللجنة الدعم الفني للبنك المركزي لتعزيز قدراته في مكافحة تمويل الإرهاب[43].

ث- التنسيق مع المنظمات الإقليمية

يعمل البنك المركزي العراقي مع منظمات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. تشمل آليات هذا التنسيق تبادل المعلومات الإقليمي , يتم تبادل المعلومات حول الأنشطة الإرهابية والتحويلات المالية المشبوهة بين الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية[44] والتدريب الإقليمي حيث يتم تنظيم دورات تدريبية مشتركة لتعزيز قدرات الكوادر في مجال مكافحة تمويل الإرهاب[45],كذلك التنسيق في تطبيق

41 . الفقرة 1(أ) من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373، 28 سبتمبر 2001.
42 . لجنة العقوبات 1267، قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وداعش , نيويورك: الأمم المتحدة، 2021 .
43 . لجنة مكافحة الإرهاب (CTC)، تقرير الدعم الفني للدول الأعضاء, نيويورك: الأمم المتحدة، 2020 ،ص 10.
44 . مجلس التعاون الخليجي، تقرير تبادل المعلومات الإقليمي , الرياض: مجلس التعاون الخليجي، 2021 ،ص 12.
45 . خالد سعيد محمود، التدريب الإقليمي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب , عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ،ص 56.

العقوبات حيث يتم التنسيق مع الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية لتطبيق العقوبات الدولية على الكيانات الإرهابية[46].

المبحث الثاني

العقبات والاستراتيجيات لتفعيل الالتزامات الدولية في العراق

يواجه العراق تحديات جسيمة في تنفيذ التزاماته الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، حيث تتفاعل عوامل أمنية واقتصادية وتشريعية لتشكل بيئة معقدة تعيق جهود المكافحة الفعالة. في ظل هذه الظروف، يبرز سؤال محوري: كيف يمكن للنظام المالي العراقي أن يرتقي لمستوى المعايير الدولية في ظل هذه التحديات؟

يسعى هذا المبحث إلى تشخيص جذور الإشكالات الرئيسية التي تعترض مسيرة العراق في هذا المجال، مع تقديم رؤية استراتيجية عملية للتغلب عليها. ينقسم التحليل إلى محورين أساسيين:

أولاً: تشريح العوائق الهيكلية التي تواجهها المؤسسات المالية العراقية، سواء على المستوى التشريعي أو التقني أو الإداري.

ثانياً: استعراض الحلول المقترحة لتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال، مع التركيز على تجارب دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها.

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل الجهود العراقية الحثيثة للخروج من القائمة الرمادية لـFATF، حيث تقدم تحليلاً واقعياً للتحديات

[46] . البنك المركزي العراقي، تقرير التنسيق الإقليمي في تطبيق العقوبات, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 20.

وخرائط طريق عملية للتطوير، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية العراقية وضرورات المرحلة الانتقالية التي يمر بها البلد.

المطلب الأول

العوائق أمام البنوك والمؤسسات المالية العراقية

تواجه المؤسسات المالية العراقية تحديات بنيوية حقيقية تعيق أداءها في مكافحة تمويل الإرهاب، تتراوح بين معوقات تشريعية وتقنية وإدارية. هذه التحديات ليست مجرد عقبات إجرائية، بل تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة النظام المالي العراقي على حماية نفسه من الاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية.

في هذا المطلب، سنركز على ثلاث فئات رئيسية من التحديات اولها **التحديات التشريعية** حيث يعاني العراق من ثغرات قانونية وعقوبات غير رادعة، مع عدم وضوح في تعريف تمويل الإرهاب وطرق إثباته، مما يعيق الملاحقة القضائية الفعالة.

والتحديات التقنية وتشمل ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص أنظمة الرصد الآلي للمعاملات المشبوهة، وعدم كفاية أدوات تحليل البيانات المالية **والتحديات الإدارية** المتمثلة في نقص الكوادر المؤهلة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وعدم كفاية الموارد المخصصة لمكافحة التمويل الإرهابي.

هذه التحديات مجتمعة تشكل حلقة مفرغة تعيق تقدم العراق في هذا المجال، حيث يؤدي ضعف الأداء التشريعي إلى صعوبات في التطبيق العملي، والذي بدوره يزيد من صعوبة تطوير التشريعات. يكمن الحل في معالجة شاملة تبدأ بتشخيص دقيق لهذه الإشكاليات، وهو ما سنحاول تقديمه في هذا المطلب.

الفرع الأول

القيود القانونية والتشريعية المحلية

تواجه الجهود العراقية لمكافحة تمويل الإرهاب تحديات تشريعية جسيمة، رغم وجود قوانين محلية والتزامات دولية. يعاني النظام القانوني من ثغرات كبيرة تتمثل في نقص التشريعات الشاملة وغموض التعريفات القانونية وضعف آليات التنفيذ وعدم مواكبة المعايير الدولية , هذه الثغرات تقوض فعالية الجهود الرقابية وتحد من قدرة المؤسسات المالية على مكافحة هذه الجريمة بشكل فعال.

اولا : نقص التشريعات الشاملة

يعاني العراق من نقص تشريعي في مكافحة تمويل الإرهاب، حيث لا يغطي قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 هذه الجريمة بشكل تفصيلي. ويخلو النظام القانوني من تشريع مستقل لتمويل الإرهاب، مما يعيق تطبيق إجراءات رقابية فعالة من قبل البنك المركزي والمؤسسات المالية [47].

كذلك ضعف العقوبات حيث ان العقوبات المقررة لتمويل الإرهاب في التشريعات العراقية لا تتناسب مع خطورة الجريمة. على سبيل المثال، العقوبات المالية المفروضة على الأفراد أو الكيانات المتورطة في تمويل الإرهاب غالباً ما تكون غير رادعة، مما يقلل من فعالية الردع[48]

[47] . خالد سعيد محمود، مصدر سابق ، ص45.
[48] . البنك المركزي العراقي، تقرير تحديث التشريعات المحلية , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 12.

كذلك عدم وجود آليات لتتبع الأصول حيث تفتقر التشريعات العراقية إلى آليات واضحة لتتبع الأصول المالية المشبوهة وتجميدها بشكل سريع[49] , في العديد من الحالات، يتم تأخير تجميد الأصول بسبب الإجراءات البيروقراطية، مما يسمح للجماعات الإرهابية بتحويل الأموال أو إخفائها.

ثانيا: عدم وضوح التعريفات القانونية

يُعتبر عدم وضوح التعريفات القانونية لتمويل الإرهاب أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البنك المركزي العراقي. تشمل هذه المشكلة بعدم وجد تعريف واضح وشامل لتمويل الإرهاب في التشريعات العراقية. يعتمد العراق حالياً على تعريفات عامة قد لا تغطي جميع أشكال تمويل الإرهاب، مثل التمويل غير المباشر أو التمويل عبر العملات الرقمية[50] , هذا الغموض يعيق تطبيق القانون بشكل فعال, كذلك تفتقر التشريعات العراقية إلى قوائم واضحة للجماعات الإرهابية. على الرغم من وجود قوائم دولية مثل تلك الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلا أن العراق لا يمتلك قوائم وطنية محدثة بشكل دوري[51] , هذا النقص يعيق تجميد أصول الجماعات الإرهابية بشكل سريع وفعال.

ثالثا: ضعف آليات التنفيذ

---

[49] . علي حسن إبراهيم، آليات تتبع الأصول المالية المشبوهة , بغداد: دار الحرية للطباعة، 2020 ، ص34.

[50] . مجموعة العمل المالي (FATF)، تقرير تقييم العراق , باريس: مجموعة العمل المالي، 2020 ،ص 18.

[51] . لجنة العقوبات 1267، قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وداعش, نيويورك: الأمم المتحدة، 2021 .

تعاني التشريعات العراقية من ضعف في آليات التنفيذ، مما يعيق قدرة البنك المركزي على تطبيق القوانين بشكل فعال. تشمل هذه التحديات ضعف التنسيق بين الجهات المعنية حيث لا يوجد تنسيق كافٍ بين البنك المركزي والجهات الأمنية والقضائية في تطبيق التشريعات[52] على سبيل المثال قد لا يتم إبلاغ البنك المركزي بشكل فوري عن قرارات تجميد الأصول الصادرة عن الجهات القضائية، مما يؤدي إلى تأخير في التنفيذ.

كذلك نقص الكوادر المدربة حيث تعاني المؤسسات المالية من نقص في الكوادر المدربة على تطبيق التشريعات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب[53] , هذا النقص يحد من قدرة البنوك على اكتشاف المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها بشكل فعال.

كذلك ضعف البنية التحتية التقنية حيث تفتقر المؤسسات المالية إلى الأنظمة التقنية المتطورة التي تمكنها من تنفيذ التشريعات بشكل فعال[54] , على سبيل المثال، تعاني العديد من البنوك العراقية من نقص في أنظمة التحليل الآلي للمعاملات المالية، مما يعيق قدرتها على اكتشاف الأنشطة المشبوهة.

رابعا: التحديات في مواكبة المعايير الدولية

تُلزم المعايير الدولية، مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، الدول بتحديث تشريعاتها لمواكبة أفضل الممارسات في مجال مكافحة تمويل

---

52 . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير التنسيق بين الجهات المعنية بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 15.

53 . أحمد خالد محمد، تحديات البنية التحتية المالية في العراق, بغداد: المعهد العراقي للدراسات الاقتصادية، 2020 ،ص 56.

54 . خالد سعيد محمود، التدريب والتأهيل في مجال مكافحة تمويل الإرهاب عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ،ص 67.

الإرهاب. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات في تحقيق هذا الالتزام، منها التأخر في تحديث التشريعات فالعراق يتأخر في تحديث تشريعاته لمواكبة التطورات الدولية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب[55] , على سبيل المثال، لا تزال التشريعات العراقية متأخرة في معالجة قضايا مثل تمويل الإرهاب عبر العملات الرقمية أو التمويل غير المباشر.

كذلك عدم الامتثال الكامل لتوصيات FATF , حيث لا يمتلك العراق تشريعات كافية للامتثال الكامل لتوصيات FATF، مما يعرضه لخطر الإدراج في القائمة السوداء[56] ,على سبيل المثال، لا تزال هناك ثغرات في تطبيق توصيات FATF المتعلقة بتبادل المعلومات المالية مع الدول الأخرى.

الفرع الثاني

لتحديات التقنية والهيكلية

تُعد التحديات التقنية والإدارية من أبرز العقبات التي تواجه البنك المركزي العراقي في جهوده لمكافحة تمويل الإرهاب. على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا والإدارة الفعالة في تعزيز الرقابة المالية، إلا أن العراق يعاني من ضعف في البنية التحتية التقنية ونقص في الكفاءات الإدارية، مما يعيق قدرة البنك المركزي والمؤسسات المالية على تنفيذ إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب بشكل فعال.

---

55 . مجموعة العمل المالي (FATF)، تقرير التقييم الذاتي للعراق , باريس: مجموعة العمل المالي، 2020 ،ص 22.

56 . محمد عبد الله أحمد، التشريعات المالية في العراق: التحديات والتحديثات, عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021 ،ص 78.

اولا: ضعف البنية التحتية التقنية

تعاني المؤسسات المالية العراقية من نقص في الأنظمة التقنية المتطورة التي تمكنها من تتبع المعاملات المالية المشبوهة بشكل فعال. تشمل هذه التحديات نقص أنظمة التحليل الآلي حيث تفتقر العديد من البنوك العراقية إلى أنظمة التحليل الآلي للمعاملات المالية، والتي تُعد ضرورية لاكتشاف الأنشطة المشبوهة مثل التحويلات الكبيرة غير المبررة أو المعاملات المتكررة مع دول عالية الخطورة[57] , تُساعد هذه الأنظمة في تحديد الأنماط غير العادية للمعاملات التي قد تشير إلى تمويل الإرهاب , كذلك ضعف أنظمة إدارة البيانات فتعاني المؤسسات المالية من ضعف في أنظمة إدارة البيانات، مما يعيق قدرتها على تخزين وتحليل المعلومات المالية بشكل فعال[58] , على سبيل المثال، قد لا تتمكن البنوك من ربط البيانات المالية المشبوهة ببعضها البعض بسبب نقص التكامل بين الأنظمة.

كذلك نقص التكنولوجيا الحديثة حيث لا تزال العديد من البنوك تعتمد على أنظمة تقليدية بدلاً من التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، مما يحد من قدرتها على اكتشاف الأنشطة الإرهابية[59] , تُساعد هذه التقنيات في تحليل كميات كبيرة من البيانات بسرعة وكفاءة، مما يسهل اكتشاف الأنشطة المشبوهة.

ثانيا: نقص الكوادر المدربة

57 . أحمد خالد محمد، مصدر سابق، ص 45.
58 . مجموعة العمل المالي (FATF)، مصدر سابق ،ص 18.
59 . خالد سعيد محمود، التحديات التقنية في مكافحة تمويل الإرهاب, عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ،ص 34.

تُعتبر الكوادر المدربة أحد الركائز الأساسية لتنفيذ إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات كبيرة في هذا المجال، منها نقص الخبرات الفنية حيث تعاني المؤسسات المالية من نقص في الكوادر المدربة على استخدام الأنظمة التقنية المتطورة وتطبيق المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب[60] , على سبيل المثال، قد لا يتمكن الموظفون من استخدام أنظمة التحليل الآلي بشكل فعال بسبب نقص التدريب.

كذلك ضعف برامج التدريب حيث لا توجد برامج تدريبية كافية لتعزيز مهارات العاملين في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، مما يحد من قدرتهم على التعامل مع التحديات الحديثة[61] , تشمل هذه التحديات التعامل مع العملات الرقمية والتمويل غير المباشر , كذلك نقص التوعية حيث لا يتم توعية الموظفين بشكل كافٍ بأهمية مكافحة تمويل الإرهاب وكيفية اكتشاف المعاملات المشبوهة[62], قد لا يدرك الموظفون أهمية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو كيفية التعرف عليها.

ثالثا: ضعف التنسيق بين الجهات المعنية

يُعتبر التنسيق بين الجهات المعنية أحد العوامل الرئيسية لنجاح جهود مكافحة تمويل الإرهاب. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات كبيرة في هذا المجال

60 . علي حسن إبراهيم، تدريب الكوادر في مجال مكافحة تمويل الإرهاب , بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019،ص 56.
61 . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير التدريب والتأهيل, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 12.
62 . محمد عبد الله أحمد، التوعية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب, عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021 ،ص 67.

ISSN(online): 3078-8692

فلا توجد قنوات اتصال فعالة بين البنك المركزي والجهات الأمنية والقضائية، مما يعيق تبادل المعلومات حول الأنشطة المشبوهة[63] , على سبيل المثال، قد لا يتم إبلاغ البنك المركزي بشكل فوري عن قرارات تجميد الأصول الصادرة عن الجهات القضائية.

ويعاني العراق من ضعف في التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، مما يحد من قدرته على تتبع الأموال التي يتم تحويلها عبر الحدود[64] , يُعد التعاون الدولي ضرورياً لاكتشاف الأنشطة الإرهابية التي تعتمد على التحويلات المالية الدولية , وان الإجراءات البيروقراطية المعقدة تؤدي إلى تأخير في تنفيذ الإجراءات الرقابية، مما يسمح للجماعات الإرهابية بتحويل الأموال أو إخفائها[65] , على سبيل المثال، قد تستغرق عملية تجميد الأصول وقتاً طويلاً بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة.

رابعا: التحديات الإدارية

تعاني المؤسسات المالية العراقية من تحديات إدارية تعيق قدرتها على تنفيذ إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب، حيث تعاني العديد من البنوك من ضعف في الإدارة الداخلية، مما يعيق تطبيق السياسات الرقابية بشكل فعال[66] , قد لا يتم تطبيق إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب بشكل صارم بسبب ضعف

63 . البنك المركزي العراقي، تقرير التنسيق بين الجهات المعنية, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ، ص 15.
64 . خالد سعيد محمود، التعاون الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ،ص 78.
65 . علي حسن إبراهيم، البيروقراطية وتأثيرها على مكافحة تمويل الإرهاب , بغداد: دار الحرية للطباعة، 2020 ،ص 89.
66 . أحمد خالد محمد، الإدارة الداخلية في المؤسسات المالية العراقية , بغداد: المعهد العراقي للدراسات الاقتصادية، 2020 ،ص 23.

الإشراف الإداري, ولا تمتلك العديد من المؤسسات المالية الموارد المالية الكافية لتنفيذ إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب، مثل شراء الأنظمة التقنية المتطورة أو تدريب الكوادر[67] , يُعد توفير الموارد المالية ضرورياً لتحسين البنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر , كذلك تفتقر العديد من المؤسسات المالية إلى استراتيجية واضحة لمكافحة تمويل الإرهاب، مما يعيق جهودها في هذا المجال[68] , يجب أن تشمل هذه الاستراتيجية أهدافاً محددة وخطوات عملية لتحسين الرقابة المالية.

المطلب الثاني

استراتيجيات تعزيز الدور المالي في مكافحة الإرهاب

تتطلب مواجهة تمويل الإرهاب في العراق إستراتيجيات عملية ترتكز على التطوير التشريعي من خلال تحديث القوانين لمواكبة المعايير الدولية والتحديث التقني من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية وبناء الكفاءات من خلال تدريب الكوادر المتخصصة والتعاون الدولي من خلال تفعيل الشراكات مع منظمات مثل (FATF) والأمم المتحدة.

الفرع الأول

تعميق التعاون الدولي والإقليمي

يُمثل التعاون الدولي والإقليمي ركيزة أساسية لتعزيز جهود العراق في مكافحة تمويل الإرهاب، من خلال الشراكات الاستراتيجية مع منظمات دولية

67 . مجموعة العمل المالي (FATF)، تقرير التقييم الذاتي للعراق, باريس: مجموعة العمل المالي، 2020 ،ص 22.

68 .. محمد عبد الله أحمد، استراتيجيات مكافحة تمويل الإرهاب في العراق, عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021 ،ص 34.

(FATF)، الأمم المتحدة ومؤسسات مالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) وتجمعات إقليمية (مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الإسلامية) , وآليات التعاون الفعال كتبادل المعلومات المالية و بناء القدرات والتدريب وتطبيق العقوبات الدولية و تعزيز الرقابة العابرة للحدود

يسهم هذا التعاون في دعم القدرات الرقابية العراقية ومواجهة التحديات المشتركة في مكافحة التمويل الإرهابي.

اولا: التعاون مع المنظمات الدولية

يُعتبر التعاون مع المنظمات الدولية أحد الركائز الأساسية لتعزيز قدرة العراق على مكافحة تمويل الإرهاب. من خلال تعزيز التعاون مع هذه المنظمات، يمكن للعراق تحسين قدراته الرقابية والاستفادة من الدعم الفني والمالي الذي تقدمه هذه الجهات.

أ- مجموعة العمل المالي (FATF)

تُعد مجموعة العمل المالي (FATF) المنظمة الدولية الرائدة في وضع المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب على العراق تعزيز التعاون مع FATF من خلال تطبيق توصياتها بشكل كامل. حيث تلزم البنوك والمؤسسات المالية العراقية تطبيق إجراءات KYC بشكل صارم للتحقق من هوية العملاء وطبيعة أنشطتهم المالية[69] , تُساعد هذه الإجراءات في منع استخدام النظام المالي لأغراض إرهابية.

[69] . مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصية رقم 10: التحقق من هوية العميل باريس: مجموعة العمل المالي، 2012 ،ص 5.

كذلك توجب تعزيز آليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لضمان اكتشاف الأنشطة المالية غير المشروعة بشكل فعال[70], يمكن للعراق الاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه FATF لتحسين هذه الآليات , و الاستفادة من البرامج التدريبية التي تقدمها FATF لتدريب الكوادر على تطبيق المعايير الدولية[71] , تشمل هذه البرامج ورش عمل ودورات تدريبية حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

كذلك يجب على العراق المشاركة في عمليات التقييم الذاتي التي تقوم بها FATF لقياس مدى امتثاله للتوصيات الدولية[72] , يمكن أن يساعد هذا التقييم في تحديد الثغرات وتحسين الإجراءات الرقابية.

ب- الأمم المتحدة

تُعتبر الأمم المتحدة، من خلال هيئاتها المختلفة، شريكاً رئيسياً للعراق في مكافحة تمويل الإرهاب. يجب على العراق تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، خاصة مع لجنة مكافحة الإرهاب (CTC) حيث تقدم هذه اللجنة الدعم الفني للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في مكافحة تمويل الإرهاب. يمكن للعراق الاستفادة من البرامج التدريبية والاستشارات الفنية التي تقدمها اللجنة[73].

---

70 . مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصية رقم 20: الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة, باريس: مجموعة العمل المالي، 2012 ، ص7.

71 . مجموعة العمل المالي (FATF)، تقرير التدريب وبناء القدرات , باريس: مجموعة العمل المالي، 2020 ،ص 12.

72 . مجموعة العمل المالي (FATF)، تقرير التقييم الذاتي للعراق , باريس: مجموعة العمل المالي، 2020 ، ص18.

73 . لجنة مكافحة الإرهاب (CTC)، تقرير الدعم الفني للدول الأعضاء , نيويورك: الأمم المتحدة، 2020 ،ص 10.

كذلك لجنة العقوبات 1267حيث تُشرف هذه اللجنة على تنفيذ العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وداعش. يجب على العراق تعزيز التعاون مع هذه اللجنة لتجميد أصول الكيانات الإرهابية المدرجة على قوائم العقوبات[74], وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) , يمكن للعراق الاستفادة من الدعم الفني والمالي الذي يقدمه البرنامج لتعزيز القدرات المؤسسية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب[75], تشمل هذه الجهود تحسين البنية التحتية المالية وتعزيز الرقابة على العمليات المالية.

ت- صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي

تُعد هذه المؤسسات الدولية مصادر رئيسية للدعم الفني والمالي لتعزيز القدرات المالية والرقابية للدول. يمكن للعراق الاستفادة من التعاون مع هذه المؤسسات من خلال الدعم الفني حيث يمكن للعراق الاستفادة من البرامج الفنية التي تقدمها هذه المؤسسات لتحسين البنية التحتية المالية وتعزيز الرقابة على العمليات المالية[76] , تشمل هذه البرامج ورش عمل ودورات تدريبية حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

[74] . لجنة العقوبات 1267، قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وداعش , نيويورك: الأمم المتحدة، 2021 .
[75] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير الدعم الفني والمالي نيويورك: الأمم المتحدة، 2020 ،ص 15.
[76] . صندوق النقد الدولي (IMF)، تقرير الدعم الفني للعراق, واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2021 ،ص 20.

ISSN(online): 3078-8692

كذلك الدعم المالي حيث يمكن للعراق الحصول على تمويل لتحسين البنية التحتية المالية، مثل شراء الأنظمة التقنية المتطورة وتدريب الكوادر[77], يُعد هذا الدعم ضرورياً لتعزيز قدرة العراق على مكافحة تمويل الإرهاب , و يمكن للعراق الاستفادة من التقييمات والاستشارات التي تقدمها هذه المؤسسات لتحسين الإطار التشريعي والرقابي[78] , تشمل هذه التقييمات مراجعة التشريعات المحلية وتقديم التوصيات لمواكبة المعايير الدولية.

ثانيا: التعاون الإقليمي

يُعتبر التعاون الإقليمي أحد الركائز الأساسية لتعزيز قدرة العراق على مكافحة تمويل الإرهاب. من خلال تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، يمكن للعراق تحسين قدرته على تتبع الأموال المشبوهة ومنع تدفقها إلى الجماعات الإرهابية. تشمل آليات التعاون الإقليمي تبادل المعلومات وإنشاء قنوات اتصال مباشرة وتعزيز الرقابة المشتركة.

أ- مجلس التعاون الخليجي (GCC)

يُعد المجلس أحد أهم المنظمات الإقليمية التي يمكن للعراق تعزيز التعاون معها في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. تشمل آليات هذا التعاون تبادل المعلومات, يجب على العراق تعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي لتبادل المعلومات حول الأنشطة المالية المشبوهة. يمكن إنشاء قنوات اتصال

77 . البنك الدولي، قرير الدعم المالي للعراق, واشنطن: البنك الدولي، 2021 ، ص25.
78 . صندوق النقد الدولي (IMF)، تقرير التقييم والاستشارات للعراق, واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2021 ،ص 30.

مباشرة بين البنوك المركزية في المنطقة لتعزيز الرقابة المشتركة[79] , على سبيل المثال، يمكن تبادل المعلومات حول التحويلات المالية الكبيرة غير المبررة أو المعاملات المتكررة مع دول عالية الخطورة.

ويمكن تنظيم ورش عمل مشتركة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لتدريب الكوادر على أفضل الممارسات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب[80] , تشمل هذه الورش تدريباً على استخدام الأنظمة التقنية المتطورة وتطبيق المعايير الدولية ,و يمكن للعراق التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي لتطبيق العقوبات الدولية على الكيانات الإرهابية[81] , يشمل ذلك تجميد أصول الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية.

ب- منظمة التعاون الإسلامي (OIC)

تُعتبر منظمة التعاون الإسلامي (OIC) منصة مهمة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. يمكن للعراق الاستفادة من هذا التعاون من خلال إنشاء قاعدة بيانات إقليمية حيث يمكن إنشاء قاعدة بيانات إقليمية لتتبع الأموال المشبوهة والأنشطة المالية غير المشروعة[82] , تُساعد هذه القاعدة في تحليل الأنماط المالية المشبوهة وتحديد مصادر تمويل الإرهاب , ويمكن للعراق تعزيز التعاون القضائي مع الدول الأعضاء في منظمة

79 . مجلس التعاون الخليجي (GCC)، , تقرير التعاون الإقليمي في مكافحة تمويل الإرهاب, الرياض: مجلس التعاون الخليجي، 2021 ،ص 12.
80 . خالد سعيد محمود، مصدر سابق , ص 34.
81 . البنك المركزي العراقي، مصدر سابق ، ص 18.
82 . منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، تقرير إنشاء قاعدة بيانات إقليمية, جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2021 ،ص 20.

التعاون الإسلامي لملاحقة الأفراد والكيانات المتورطة في تمويل الإرهاب[83] , يشمل ذلك تبادل المعلومات القضائية وتسهيل تسليم المجرمين , و للعراق الاستفادة من البرامج التدريبية التي تقدمها منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز قدرات الكوادر في مجال مكافحة تمويل الإرهاب[84] , تشمل هذه البرامج ورش عمل ودورات تدريبية حول أفضل الممارسات الدولية.

ث- الدول المجاورة

يُعتبر التعاون مع الدول المجاورة مثل إيران وتركيا والأردن أمراً ضرورياً لتعزيز الرقابة على التحويلات المالية عبر الحدود. تشمل آليات هذا التعاون مراقبة التحويلات المالية , على العراق تعزيز التعاون مع الدول المجاورة لمراقبة التحويلات المالية عبر الحدود. يمكن إنشاء آليات مشتركة لتتبع الأموال المشبوهة ومنع تدفقها إلى الجماعات الإرهابية[85] , على سبيل المثال، يمكن تبادل المعلومات حول التحويلات المالية الكبيرة غير المبررة.

وتعزيز التعاون الأمني مع الدول المجاورة لملاحقة الأفراد والكيانات المتورطة في تمويل الإرهاب[86] , يشمل ذلك تبادل المعلومات الأمنية وتسهيل عمليات الملاحقة القضائية , وإنشاء لجان مشتركة بين العراق والدول

---

[83] . علي حسن إبراهيم، لتعاون القضائي في مكافحة تمويل الإرهاب, بغداد: دار الحرية للطباعة، 2020 ،ص 45.

[84] . منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، تقرير التدريب وبناء القدرات, جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2021 ،ص 25.

[85] . خالد سعيد محمود، التعاون مع الدول المجاورة في مكافحة تمويل الإرهاب عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ،ص 56.

[86] . البنك المركزي العراقي، تقرير التعاون الأمني مع الدول المجاورة , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 30.

المجاورة لتنسيق جهود مكافحة تمويل الإرهاب[87] , تشمل هذه اللجان ممثلين من البنوك المركزية والجهات الأمنية والقضائية لضمان تنفيذ الإجراءات بشكل فعال.

الفرع الثاني

تطوير الإطار التشريعي والرقابي في العراق

يُعتبر تطوير الإطار التشريعي والرقابي أحد العوامل الرئيسية لتعزيز دور البنوك في مكافحة تمويل الإرهاب. من خلال تحديث التشريعات وتعزيز آليات الرقابة، يمكن للعراق تحسين قدرته على منع تدفق الأموال إلى الجماعات الإرهابية. تشمل هذه الجهود إصدار قوانين جديدة، تحديث التشريعات الحالية، ومواكبة المعايير الدولية.

ففي العراق، يتم التعامل مع قضايا تمويل الإرهاب بشكل عام من خلال قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005. ومع ذلك، فإن هذا القانون لا يتضمن نصاً خاصاً أو مفصلاً يتناول تمويل الإرهاب بشكل مباشر وشامل. بدلاً من ذلك، يتم التعامل مع تمويل الإرهاب كجزء من الجرائم الإرهابية العامة، مما يؤدي إلى غموض في التطبيق العملي.

تركيز التشريعات الحالية على الجرائم الإرهابية العامة: يركز قانون مكافحة الإرهاب الحالي على الأفعال الإرهابية المباشرة (مثل التفجيرات والهجمات)، ولكنه لا يتناول بشكل كافٍ الجوانب المالية التي تدعم هذه الأنشطة.

[87] . محمد عبد الله أحمد، إنشاء لجان مشتركة لمكافحة تمويل الإرهاب , عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021،ص 40.

وصدر قانون مكافحة غسل الأموال رقم (39) لسنة 2015، والذي يهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، فإن هذا القانون يركز بشكل رئيسي على غسل الأموال، بينما يتناول تمويل الإرهاب بشكل غير مباشر , ويعرّف القانون غسل الأموال على أنه عملية إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال الناتجة عن جرائم معينة[88] , وينص القانون على إنشاء وحدة الاستخبارات المالية (FIU) التابعة للبنك المركزي العراقي، والتي تُعد الجهة المسؤولة عن تلقي وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة[89] , ويُلزم القانون المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات KYC للتحقق من هوية العملاء وطبيعة أنشطتهم المالية([90]) , ويُلزم القانون المؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي معاملات مالية تبدو مشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية[91] , وينص القانون على تجميد الأصول المشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب[92] , على الرغم من أن قانون مكافحة غسل الأموال يتناول تمويل الإرهاب بشكل غير مباشر، إلا أنه لا يتضمن تعريفاً واضحاً لتمويل الإرهاب، ولا يغطي جميع جوانب هذه الجريمة. تشمل التحديات الرئيسية ما يلي:

1. عدم وجود تعريف واضح لتمويل الإرهاب , لا يتضمن القانون تعريفاً واضحاً لتمويل الإرهاب، مما يعيق تطبيق الأحكام بشكل فعال[93], يتم

88 . المادة(2)من قانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم (39) لسنة 2015.
89 . المادة (10) من قانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم (39) لسنة 2015.
90 . المادة (7)من قانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم (39) لسنة 2015 .
91 . المادة (8) من قانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم (39) لسنة 2015 .
92 . المادة(12) من قانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم (39) لسنة 2015 .
93 . خالد سعيد محمود، مصدر سابق ، ص45.

التعامل مع تمويل الإرهاب كجزء من جرائم غسل الأموال، مما يؤدي إلى غموض في التطبيق العملي.

2. عدم تغطية جميع أشكال التمويل ,لا يتناول القانون بشكل كافٍ أشكال التمويل غير المباشر أو التمويل عبر العملات الرقمية، والتي تُعد أدوات شائعة تستخدمها الجماعات الإرهابية[94].
3. ضعف العقوبات ,فالعقوبات المقررة لتمويل الإرهاب في القانون غير كافية لردع الأفراد والكيانات عن المشاركة في هذه الجريمة[95].
4. ضعف التنسيق بين الجهات المعنية, لا يوجد تنسيق كافٍ بين وحدة الاستخبارات المالية والجهات الأمنية والقضائية في تطبيق أحكام القانون[96] ,يُعد إصدار قانون خاص بتمويل الإرهاب خطوة أساسية لتعزيز الجهود العراقية في هذا المجال. يجب أن يتضمن هذا القانون تعريف واضح وشامل لتمويل الإرهاب , فيجب أن يعرّف القانون تمويل الإرهاب بشكل واضح، بما في ذلك التمويل المباشر وغير المباشر، والتمويل عبر العملات الرقمية[97] ويجب أن يشمل التعريف جميع أشكال الدعم المالي للجماعات الإرهابية، سواء كانت أموالاً أو أصولاً مالية أخرى.

ويجب أن يتضمن القانون عقوبات صارمة تتناسب مع خطورة الجريمة. تشمل هذه العقوبات غرامات مالية كبيرة، تجميد الأصول، والسجن لفترات

94 . مجموعة العمل المالي (FATF)، مصدر سابق، ص 18.
95 . البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص 12.
96 . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير التنسيق بين الجهات المعنية , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 15.
97 . خالد سعيد محمود، مصدر سابق ،ص 45.

طويلة[98] , يجب أن تكون العقوبات كافية لردع الأفراد والكيانات عن المشاركة في تمويل الإرهاب. ويجب أن يتضمن القانون آليات واضحة لتتبع الأصول المالية المشبوهة وتجميدها بشكل سريع[99] , تشمل هذه الآليات تعزيز دور وحدة الاستخبارات المالية (FIU) في تحليل المعاملات المالية المشبوهة.

كذلك يجب تحديث قانون مكافحة غسل الأموال ليشمل أحكاماً واضحة لمكافحة تمويل الإرهاب. تشمل هذه التحديثات أن يتضمن قانون مكافحة غسل الأموال تعريفاً واضحاً لتمويل الإرهاب، مع تحديد العقوبات المناسبة[100] , كذلك يجب تعزيز إجراءات KYC لضمان التحقق من هوية العملاء وطبيعة أنشطتهم المالية[101] , تشمل هذه الإجراءات طلب وثائق تعريفية وتتبع مصادر الأموال , و يجب تعزيز آليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لضمان اكتشاف الأنشطة المالية غير المشروعة بشكل فعال[102] , يجب أن تشمل هذه الآليات تدريب الكوادر على كيفية التعرف على المعاملات المشبوهة.

كذلك يجب على العراق تحديث تشريعاته لمواكبة المعايير الدولية، مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتطبيق توصيات FATF بشكل كامل، و تعزيز إجراءات الرقابة المالية وتحسين التعاون الدولي[103], تشمل هذه التوصيات تعزيز إجراءات KYC وSTR، وتطوير آليات لتتبع الأصول

98 . البنك المركزي العراقي، مصدر سابق ،ص 12.
99 . علي حسن إبراهيم، مصدر سابق ,ص 34.
100 . مجموعة العمل المالي (FATF)، مصدر سابق،ص 18.
101 . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير تعزيز إجراءات KYC , بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 15.
102 . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة, بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021 ،ص 20.
103 . مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصيات الأربعون, باريس: مجموعة العمل المالي، 2012 ،ص 5.

المالية المشبوهة , فتتضمن التشريعات العراقية أحكاماً واضحة لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب[104] , يشمل ذلك تبادل المعلومات مع الدول الأخرى والالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويجب تعزيز دور وحدة الاستخبارات المالية في العراق من خلال تزويد الوحدة بالأنظمة التقنية المتطورة التي تمكنها من تحليل المعاملات المالية المشبوهة بشكل فعال[105], تشمل هذه الأنظمة أنظمة التحليل الآلي وتحليل البيانات الضخمة و تدريب الكوادر العاملة في الوحدة على استخدام الأنظمة التقنية المتطورة وتطبيق المعايير الدولية[106] , تشمل هذه التدريبات ورش عمل ودورات تدريبية حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

ويجب تحسين التنسيق بين البنك المركزي والجهات الأمنية والقضائية لضمان تنفيذ التشريعات بشكل فعال. تشمل هذه الجهود إنشاء لجنة مشتركة, حيث يمكن إنشاء لجنة مشتركة لتنسيق جهود مكافحة تمويل الإرهاب[107] , تشمل هذه اللجنة ممثلين من البنك المركزي والجهات الأمنية والقضائية.

يتطلب تعزيز مكافحة تمويل الإرهاب تبادل المعلومات [108] وتسريع كشف الأنشطة المشبوهة ورصد التحويلات الكبيرة غير المبررة والتدقيق الدوري,

104 . الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم 2462، 28 مارس 2019.
105 . أحمد خالد محمد، مصدر سابق ، ص 56.
106 . خالد سعيد محمود، مصدر سابق ، ص67.
107 . البنك المركزي العراقي، مصدر سابق ، ص 22.
108 . وحدة الاستخبارات المالية العراقية، تقرير تبادل المعلومات ,بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022 ،ص 25.

مراجعة السجلات المالية ,كذلك تقييم مدى الالتزام بالمعايير الدولية [109] و إدارة المخاطر وتحليل أنماط المعاملات وتحديد مصادر التمويل المشبوهة, تسهم هذه الآليات في تعزيز الفعالية الرقابية للمؤسسات المالية[110].

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** المهمة التي تُلخص واقع جهود العراق في مكافحة تمويل الإرهاب، وأبرزها:

1- ضعف الإطار التشريعي حيث يفتقر العراق إلى قانون خاص بتمويل الإرهاب، حيث يعتمد على نصوص عامة في قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 وقانون مكافحة غسل الأموال رقم (39) لسنة 2015، مما يؤدي إلى غموض في التطبيق العملي , وعدم وجود تعريف واضح لتمويل الإرهاب في التشريعات المحلية، خاصة فيما يتعلق بالتمويل غير المباشر أو عبر العملات الرقمية.

2- تحديات تقنية وإدارية حيث نجد ضعف البنية التحتية المالية، مثل نقص أنظمة التحليل الآلي للمعاملات المشبوهة، مما يعيق اكتشاف الأنشطة غير المشروعة ونقص الكوادر المدربة على تطبيق المعايير الدولية، وضعف برامج التوعية داخل المؤسسات المالية.

109 . مجموعة العمل المالي (FATF)، تقرير التدقيق والرقابة الدورية, باريس: مجموعة العمل المالي، 2020 ،ص 30.

110 . خالد سعيد محمود، تقييم المخاطر في العمليات المالية, عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021 ، ص40.

3- ضعف التنسيق من خلال محدودية التعاون بين البنك المركزي والجهات الأمنية والقضائية، مما يؤخر تنفيذ إجراءات مثل تجميد الأصول وعدم وجود آلية فعالة لتبادل المعلومات مع الدول المجاورة أو المنظمات الدولية.

4- إيجابيات محدودة تتمثل بوجود بعض الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي، مثل تطبيق إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STR)، لكنها تظل غير كافية بسبب الثغرات التشريعية والتقنية.

التوصيات :

لتعزيز قدرة العراق على مكافحة تمويل الإرهاب، توصي الدراسة بما يلي:

1- تعزيز الإطار التشريعي من خلال إصدار قانون خاص بتمويل الإرهاب يتضمن تعريفاً شاملاً للجريمة، وعقوبات رادعة، وآليات واضحة لتتبع الأصول المشبوهة , وتحديث قانون مكافحة غسل الأموال ليشمل نصوصاً صريحة حول تمويل الإرهاب، مع التركيز على التمويل الرقمي وغير المباشر.

2- تحسين البنية التحتية من خلال تزويد المؤسسات المالية بأنظمة ذكاء اصطناعي وتحليل بيانات متطورة لاكتشاف الأنشطة المشبوهة , و إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتنسيق المعلومات بين البنوك والجهات الأمنية.

3- بناء القدرات البشرية من خلال تنفيذ برامج تدريبية مكثفة للعاملين في القطاع المالي حول المعايير الدولية (مثل توصيات FATF) , و

تعزيز التوعية بأهمية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وآليات التعرف عليها.

4- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من خلال الانضمام إلى شبكات تبادل المعلومات المالية الدولية، مثل وحدة الاستخبارات المالية (Egmont Group) , وتعزيز الشراكة مع منظمات مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والأمم المتحدة للحصول على الدعم الفني والمالي , و إنشاء آليات تنسيق مشتركة مع الدول المجاورة (مثل إيران وتركيا) لمراقبة التحويلات المالية عبر الحدود.

5- تعزيز الشفافية والرقابة من خلال إجراء تدقيقات دورية على البنوك للتأكد من التزامها بالإجراءات الوقائية , وفرض عقوبات صارمة على المؤسسات المالية التي تتغاضى عن تطبيق القوانين.

فمكافحة تمويل الإرهاب تمثل تحديًا معقدًا للعراق، خاصة في ظل البيئة الأمنية الهشة والضعف المؤسسي. ومع ذلك، فإن التغلب على هذه التحديات ممكن من خلال إصلاحات تشريعية وجوهرية، وتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية محلياً ودولياً. إن تطبيق هذه التوصيات لن يسهم فقط في تجفيف منابع تمويل الإرهاب، بل سيعزز أيضًا ثقة المجتمع الدولي بالنظام المالي العراقي، مما يفتح الباب أمام استثمارات أجنبية وشراكات اقتصادية تدعم التنمية المستدامة , وان المواجهة الفعالة لتمويل الإرهاب تتطلب إرادة سياسية، وإطاراً قانونياً صارماً، وتعاوناً دولياً لا يتوقف عند الحدود.

المصادر و المراجع

الكتب

1. إبراهيم، علي حسن. "تمويل الإرهاب: الأبعاد الاقتصادية والأمنية". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2015.

2. إبراهيم، علي حسن. "إجراءات KYC في البنوك العراقية: التحديات والحلول". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019.

3. إبراهيم، علي حسن. "آلية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في البنوك العراقية: التحديات والحلول". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019.

4. إبراهيم، علي حسن. "التدقيق والرقابة الدورية في البنوك العراقية: التحديات والحلول". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019.

5. إبراهيم، علي حسن. "تبادل المعلومات بين البنوك المركزية". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2019.

6. إبراهيم، علي حسن. "آليات تتبع الأصول المالية المشبوهة". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2020.

7. إبراهيم، علي حسن. "التعاون القضائي في مكافحة تمويل الإرهاب". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2020.

8. إبراهيم، علي حسن. "البيروقراطية وتأثيرها على مكافحة تمويل الإرهاب". بغداد: دار الحرية للطباعة، 2020.

9. أحمد، محمد عبد الله. "التمويل الدولي للإرهاب: دراسة في الأبعاد السياسية". عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2018.

10. أحمد، محمد عبد الله. "التشريعات المالية في العراق: التحديات والتحديثات". عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021.

11. أحمد، محمد عبد الله. "استراتيجيات مكافحة تمويل الإرهاب في العراق". عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021.

12. محمود، فاطمة خالد. "الإرهاب وتمويله: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية". القاهرة: دار النهضة العربية، 2020.

13. محمود، خالد سعيد. "التشريعات العراقية لمكافحة تمويل الإرهاب: التحديات والحلول". بغداد: المعهد العراقي للدراسات القانونية، 2019.

14. عمر، أحمد سعيد. "تمويل الإرهاب في الشرق الأوسط: التحديات والاستجابات". بيروت: مركز الدراسات العربية، 2017.

15. علي، ليلى محمد. "الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب: الروابط والتحديات". دمشق: دار الفكر، 2016.

16. سميث، جون. "تمويل الإرهاب: التعريفات والتحديات". نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2018.

الرسائل والأطاريح :

1. أحمد، سارة محمود. (2020). دور البنوك المركزية في مكافحة تمويل الإرهاب: دراسة حالة العراق , رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.

الأبحاث المنشورة في دوريات علمية

1. سميث، جون. "تأثير الإرهاب على الاقتصاد العالمي". "مجلة الدراسات الأمنية" 12, العدد 3 (2019): 112-130.

القوانين والاتفاقيات

1 - قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (13) لسنة 2005.

2- قانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم (39) لسنة 2015.

3- اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 .

4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.

قرارات وتقارير الأمم المتحدة

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 (2001)

2- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2462 (2019).

3 - لجنة مكافحة الإرهاب (CTC) , تقرير الدعم الفني للدول الأعضاء , نيويورك: الأمم المتحدة، 2020.

تقارير المنظمات الدولية والإقليمية

1. "مجموعة العمل المالي (FATF)". "التوصيات الأربعون". باريس: مجموعة العمل المالي، 2012.
2. "مجموعة العمل المالي (FATF)". "تقرير التقييم الذاتي للعراق". باريس: مجموعة العمل المالي، 2020.
3. "مجموعة العمل المالي (FATF)". "تقرير تقييم العراق". باريس: مجموعة العمل المالي، 2020.
4. "مجموعة العمل المالي (FATF)". "تقرير التدريب وبناء القدرات". باريس: مجموعة العمل المالي، 2020.
5. "مجموعة العمل المالي (FATF)". "تقرير التدقيق والرقابة الدورية". باريس: مجموعة العمل المالي، 2020.
6. "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)". "تقرير الدعم الفني والمالي". نيويورك: الأمم المتحدة، 2020.
7. "صندوق النقد الدولي (IMF)". "تقرير الدعم الفني للعراق". واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2021.
8. "صندوق النقد الدولي (IMF)". "تقرير التقييم والاستشارات للعراق". واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2021.
9. "البنك الدولي". "تقرير الدعم المالي للعراق". واشنطن: البنك الدولي، 2021.
10. "مجلس التعاون الخليجي (GCC)". "تقرير تبادل المعلومات الإقليمي". الرياض: مجلس التعاون الخليجي، 2021.
11. "مجلس التعاون الخليجي (GCC)". "تقرير التعاون الإقليمي في مكافحة تمويل الإرهاب". الرياض: مجلس التعاون الخليجي، 2021.

12. "منظمة التعاون الإسلامي (OIC)". "تقرير إنشاء قاعدة بيانات إقليمية". جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2021.

13. "منظمة التعاون الإسلامي (OIC)". "تقرير التدريب وبناء القدرات". جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2021.

تقارير البنك المركزي العراقي والجهات الرسمية

1. "البنك المركزي العراقي". "دليل إجراءات اعرف عميلك (KYC)". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2020.

2. "البنك المركزي العراقي". "دليل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2020.

3. "البنك المركزي العراقي". "تقرير تجميد الأصول". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022.

4. "البنك المركزي العراقي". "دليل التدقيق والرقابة الدورية". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021.

5. "البنك المركزي العراقي". "تقرير التنسيق في تطبيق العقوبات". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022.

6. "البنك المركزي العراقي". "تقرير تحديث التشريعات المحلية". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021.

7. "البنك المركزي العراقي". "تقرير التعاون الأمني مع الدول المجاورة". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022.

8. "البنك المركزي العراقي". "تقرير التنسيق بين الجهات المعنية". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022.

9. "وحدة الاستخبارات المالية العراقية". "تقرير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021.

10. "وحدة الاستخبارات المالية العراقية". "تقرير التدقيق والرقابة الدورية". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022.

11. "وحدة الاستخبارات المالية العراقية". "تقرير تعزيز إجراءات KYC". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021.

12. "وحدة الاستخبارات المالية العراقية". "تقرير تبادل المعلومات". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2022.

13. "وحدة الاستخبارات المالية العراقية". "تقرير التدريب والتأهيل". بغداد: البنك المركزي العراقي، 2021.

المصادر الإلكترونية

1. المواقع الرسمية

لجنة العقوبات 1267 التابعة للأمم المتحدة. (2021). قوائم العقوبات . متاح على:

https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267](https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267